مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

أثر التبادل التجاري بين مصر والكونغو خلال الفترة (٢٠١١_٢٠٢٢)

محمود حسن رسلان (١)

(١) باحث، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

الملخص

تسعى مصر والكونغو الديمقراطية، طبقاً لكتاب "هيئة الاستعلامات"، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة اعتماداً على ما يتوفر لهما من إمكانات مادية وبشرية، وهو ما يمثل حافزاً للعمل معاً على دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بحيث تعكس ما يجمع بين البلدين والشعبين من علاقات وروابط وثيقة، بالإضافة إلى سعي الدولتين إلى الارتقاء بحجم التبادل التجاري وتشجيع المشروعات المشتركة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا الإطار، شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمر قمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية الثلاث الكبرى (الكوميسا، السادك، تجمع شرق أفريقيا) التي استضافتها مصر بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٧-١٠ يونيو ٢٠١٥، حيث قام "بايزا كيسولا" وزير التجارة الكونغولي بزيارة مصر لتمثيل بلاده في المؤتمر.

وفي خطوة مهمة لتشجيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقعت مصر والكونغو الديمقراطية في ٤ فبراير ٢٠١٦ عدداً من بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم، وهي بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ووكالة تطوير وترويج مشروع سد إنجا الكبير بالكونغو الديمقراطية، وذلك في مجال إدارة المشروعات الكبرى للبنية التحتية

الكلمات المفتاحية: مصر،الكونغو،الديمقراطية

The impact of trade exchange between Egypt and the Congo during the period (2011-2022)

Abstract

According to the SIS book, Egypt and the Democratic Republic of the Congo seek to achieve sustainable economic development based on the material and human capabilities available to them, which represents an incentive to work together to advance economic and trade relations so that they reflect the close relations and ties between the two countries and peoples. In addition, the two countries seek to increase the volume of trade exchange and encourage joint projects in various economic sectors.

In this context, the Democratic Republic of the Congo participated in the summit of the three major African economic blocs (COMESA, SADC, and the East African Community), which was hosted by Egypt in Sharm El-Sheikh during the period from June 7-10, 2015, where Baiza Kissola, the Congolese Minister of Trade, visited Egypt to represent his country in the conference.

In an important step to encourage economic relations between the two countries, on February 4, 2016, Egypt and the Democratic Republic of the Congo signed a number of cooperation protocols and memorandums of understanding, which are a cooperation protocol between the General Authority of the Suez Canal Economic Zone and the Agency for the Development and Promotion of the Grand Inga Dam Project in the Democratic Republic of the Congo, in the field of major project management. For infrastructure

المقدمة

تسعى مصر والكونغو الديمقراطية، طبقاً لكتاب "هيئة الاستعلامات"، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة اعتماداً على ما يتوفر لهما من إمكانات مادية وبشرية، وهو ما يمثل حافزاً للعمل معاً على دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بحيث تعكس ما يجمع بين البلدين والشعبين من علاقات وروابط وثيقة، بالإضافة إلى سعي الدولتين إلى الارتقاء بحجم التبادل التجاري وتشجيع المشروعات المشتركة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا الإطار، شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمر قمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية الثلاث الكبرى (الكوميسا، السادك، تجمع شرق أفريقيا) التي استضافتها مصر بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٧-١٠ يونيو ٢٠١٥، حيث قام "بايزا كيسولا" وزير التجارة الكونغولي بزيارة مصر لتمثيل بلاده في المؤتمر.

المبحث الأول : ماهية التبادل التجاري وأنواعه:-

المطلب الاول :- ما المقصود التبادل التجاري الدولي

يعرف التبادل التجاري (Trade Exchange) بأنه نظام مُقايضة تتبادل فيه الشركات والأفراد البضائع والخدمات دون الحاجة إلى استعمال الأموال بحيث يخضع الدخل الناتج عنه للضريبة، ويجري التبادل التجاري تحت الإرادة الحرة دون وجود عوامل ضاغطة على الفرد أو المؤسسة، أي أن هذه العملية لا تتم إلا برضى كلا الطرفين وبما يحقق المصلحة المشتركة لهما.

- تقسيم الفكر الاقتصادي والسياسي

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفة للتنمية إلي تيارين رئيسيين:

و نستمد مفهوم الفكر الاقتصادي من تجربة النمو الاقتصادي الغربي ، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية ، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية أنها :العملية التي تقدم وجود طاقة تنقلنا الي ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي بأشكال منسقة لمدة زمنية طويلة .

اقتصاد الدول النامية ، فهي توضح أن هذا التيار للتنمية علي أنه عملية مجتمعة و مدركة تهدف الي احداث ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية يتغير بها مستوي الحياة الكريمة الي سيتمتع بها افراد المجتمع ، وتنخفض فيها ظاهرة عدم المساواة وتختفي بالتدريج عدة مشاكل ومن اهمها مشكلة البطالة والفقر والفشل والجهل والمرض، ونؤكد ضرورة انتقال الدولة من مستوي متخلف الي وضع يسوده النهوض والرقي والتقدم.

المطلب الثاني :-أهمية التبادل التجاري

تنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة دول العالم إلي الحصول علي سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلي[1]:-

[1] جمال جوي دان الجمل ، التجارة الدولية ،ط١ ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ،الأردن ، ٢٠٠٦،ص١٤.

اولا :- مهما بلغت الدولة من نهوضها وقوتها الاقتصادية لن تتمكن من إنتاج كافة السلع والخدمات التي تريدها محليا ولذلك لأن قلة تواجد الموارد الأولية أو قلة توافر الظروف الطبيعية والجغرافية التي نحتجها للإنتاج هذه السلع محليا.

ثانيا :- يوجد اختلافات في سعر إنتاج نفس السلعة بين دول العالم ، حيث يمكن لدولة إنتاج سلعة معينة داخليا لكن تكاليف مرتفعة نسبيا بالدول الأخرى الذي تنتج نفس السلعة ، لك الاحسن هو عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

أهداف التبادل التجاري:-

التبادل التجاري يعني تحقيق نمو أسرع ومستويات معيشة أعلى واتاحة فرص جديدة من خلال التجارة. وبغية زيادة هذه الفرص على نطاق عالمي وهي تشمل ما يلي: اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد مقبولة عالميا

- تقوية العلاقات بين الدول في نهوضها وتقدمها الاقتصادي والسياسي .
- تنمية الاقتصاد وتطوره.تسعي السياسة التجارية الدولية إلي البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، إضافة إلي ذلك هناك أهداف أخري نذكر من بينها [١].

١- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية : وتعتبر الصناعات المنشئة توفر البيئة المناسبة لنموها وتقدمها وهناك من يطلق عليها بالصناعة الوليدة أو الصناعة الحديثة العهد في البلاد والتي تؤكد أنها تتطور إلي مرحلة النضج اذا توفرت لها البيئة الملائمة

٢- ومن المؤكد أن هدف الإنتاج المحلي قد يتضمن هدفا آخر وهو توزيع الدخل القومي في اتجاه معين :- [٢].

[١] ٣دمحم دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٢٣٢، ص٢٢.
[٢] عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٢٢٦ ،ص٢٦٠ .

المطلب الثالث :-أنواع التبادل التجاري:-

يشمل التبادل التجاري أنواع رئيسية ، سنأتي فيما يلي توضيحها [1]:-

التبادل المحلي (Local Exchange)

ويعد نظام "المقايضة" يكفي احتياجات واستخدام المجتمع في الاقتصاد المحلي، ويتم من خلاله تبادل تجاري وخدمات بين المجموعات والافراد ، ودائما كان يستخدم نظام المقايضة مقابل السلع او الخدمات المقدمة من خلاله ، وتعتبر حركة التبادل التجاري من ضمن أهم المجموعات من مبادئ رئيسه ، كما هو موضح أدناه :-

المطلب الرابع :- شروط التبادل التجاري:-

تؤكد الطريقة التي يتم من خلالها تقسيم البلدان المشاركة مثل الربح من التجارة الدولية علي شروط التبادل التجاري.

تعتمد شروط التبادل لتجاري الي معدل التي يختص بكل دولة واحدة تقوم بتبادل بضائعها مقابل سلع دول أخر ، وتحدد شروط التجارة الدولية للسلع .

المبحث الثاني .....العلاقات التجارية الدولية

تمثل العلاقات التجارية الدولية أهمية بالغة علي صعيد جميع دول العالم إلي أن أوضح المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول ، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوي التنمية الاقتصادية التي لا يخفي لأثرها البارز علي جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

[1] د/ حسين السيد محمد القاضي ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ،٢٠٠٧.

كما نوضح في هذا المبحث مجموعة من المسائل الأساسية ذات الصلة المباشرة بالعلاقات التجارية الدولية مبينين العوامل المنشئة والمساعدة لظهور العلاقات التجارية الدولية ثم التطورات التي شهدتها هذه العلاقات غير مغفلين تلك المجالات التقليدية والمستحدثة لظاهرة العلاقات التجارية الدولية .

المطلب الاول:- المقصود بالعلاقات التجارية الدولية

ماهية العلاقات التجارية الدولية

العلاقات الدولية أو الشؤون الدولية هي إما تخصص فرعي في العلوم السياسية، أو مجال أوسع متداخل التخصصات يضم السياسة العالمية والقانون والاقتصاد والتاريخ العالمي. ينصب تركيز العلاقات الدولية، بصفتها فرعًا من العلوم السياسية، على العلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية بين الدول، إضافة إلى دراسة التاريخ السياسي العالمي الحديث لذلك، تقع دراسة العلاقات الدولية في العديد من المؤسسات الأكاديمية، في قسم السياسة والعلوم الاجتماعية هذا هو الحال على سبيل المثال في اسكندنافيا، حيث غالبًا ما يُشار إلى العلاقات الدولية ببساطة باسم السياسة الدولية .[١].

المطلب الثاني:- مميزات العلاقة التجارية الوطنية:-

وسائل تمييز العلاقتين :-

من البديهي وجود قواعد قانونية لتمييز العلاقة التجارية الوطنية عن العلاقة التجارية الدولية وذلك من عدة زوايا :-

يعد منأهم ما يميز العلاقات التجارية الوطنية عن العلاقات التجارية الدولية إي أن هذا النوع من العلاقات لا تخضع الا للقانون التجاري في الدولة التي حصل لها أن التعامل التجاري بحيث لا يكون لتلك القوانين اي منافسة له علي المستوي التطبيقي العملي داخل الدولة وبالتالي فهو ينفرد بتعديل وتنظيم العلاقات التجارية دون أي منازعة بحيث يكون الاختصاص القانوني معقود له وحده ،ويتضح أن هذا القضاء

١

Dunn, Frederick S. (1948). "The Scope of International Relations". World Politics ١٤٢–١٤٦.
.DOI:10.2307/2009164. ISSN:1086-3338. JSTOR:2009164. Archived from the original on 2022-04-10

الوطني يكون جهة الاختصاص الوحيد لتطلع علي المنازعات التي تنشأ علي هذا النوع من العلاقات التجارية.

- مميزات العلاقة التجارية الدولية :-

يوضح النوع الداخلي والوطني للعلاقة التجارية فإن العلاقة التجاري الدولية التي يحكمها نفس القانون التي تحكم العلاقة التجارية الوطنية ليس بالضروري أن تحكم بالقانون التجاري الوطني وكان من أولويات المنازعات الناشئة عنها لا تقع بصورة ضمن اختصاصات القضاء الوطني ومدد ذلك النوع من العلاقات القانونية يحتوي علي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدي المستويات الثلاثة وهي :-

علي مستوي أطراف العلاقة القانونية

وكلما وضحت جنسية هذه الأطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية وتتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين الاعتباريين كما لو تعاقد جزائري مع فرنسي ، أو تعاقدت شركات فرنسية و تعاقدات الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية ، ويظهر العنصر الأجنبي علي مستوي العلاقة القانونية ومن الضروري وتصنيف العلاقة التجارية في إطار العلاقة الدولية .

المبحث الثالث :- معدلات التبادل التجاري الدولي وأسسها

المطلب الاول :-معدل التبادل الدولي

يعد التبادل الدولي للبلدان بانها عباره عن اعداد من الوحدات الموردة الي ما يحصل عليه الدول مقابل كل حده تصدرها ناحية الخارج ومن ناحية عملية وان تكلفة جميع السلع تكون عنها بسعر محدد من الاموال ولا تكون من الوحدات من السلع الأخرى" امول ولي نظام مقايضة[1]

أولا -معدل التبادل الصافي

[1] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولي ، ٢٠١٠ ، ص١٤١-١٤٥ .

وتعد من اهمية هذا المعدل انه اكثر تفرعوا وازدهارا ويتكون في المقارنة بين الاعداد القياسية والاسعار لصادرات والاعداد لقياس تكلفة الواردات على النحو التالي :-

معدل التبادل الصافي =الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الوردات ×١٠٠

ثانيا :-معدل التبادل الإجمالي

ويوضح بان النسب بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروبة في ١٠٠ معدل التبادل الإجمالي الرقم القياسي لحجم الصادرات الرقم القياسي لحجم الواردات[١]

المطلب الثاني:-اسس قيام التبادل التجاري الدولي:

- التبادل الدولي يقوم على اساسين هما :-

اولا : وفرة وندرة السلع

عند التطلع الى السلعة المتغيرة بالنسبة لكل دولة من الدول من حيث وفرتها او ندرتها نري ان الوضع لا ينقص من حالة من الحالات الاتي وهي :-

١- طائفه من السلع تنتجها الدولة بكميات تتفاوت الكميات الملزمة للاستهلاك المحلى وتكون في هذه الحالة امام الفائض من السلع قابل للتصدير ومثل ذألك المنتجات المصرية من القطن والأرز والبصل والتي تتكون من قواعد هامه في الصادرات المصرية.

٢ - طائفه من السلع تنتجها الدولة ولكن تتكون من كميات تنقص من الكميات الملزمة للاستهلاك المحلى وتتجه الدولة فى هذه الحالة الى تعويض القلة في الانتاج عن طريق الاستيراد من الخارج

☚ ثانيا :- عوامل قيام التخصص الدولي

[١] د/ محمود يونس ، أستاذ الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

تتواجد عديد من العوامل التي تتظافر معا بعضها لتوفير المناخ المناسب للتخصص الدولي وتقسيم العمل وتتكون في هذه العوامل وهي كالاتي :-

١ - المناخ

٢- الاختلاف فى الموارد الطبيعية

٣- الاختلاف في الثروة البشرية

٤- الاختلاف في كمية رؤوس الأموال

٥ - نفقات النقل

الفصل الثاني :- نبذة عن تطور العلاقات بين مصر و الكونغو

المبحث الأول :- نبذة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية :

المطلب الاول :- التطورات الأخيرة [١] :

أظهرت المشاكل الناتجة عن الركود الاقتصادي والتضخم العالميين في أوائل السبعينيات من القرن العشرين إلى مصاعب اقتصادية جديدة في زائير؛ حيث انخفضت أسعار النحاس بصورة حاد مما يتسبب في قلة شديدة في الإيرادات المالية للبلاد وقد كانت تلك مع ارتفاعات عالية في تكلفة " النفط والمواد الغذائية" اللذين تستوردهما زائير .

المطلب الثاني :-نظام الحكم :

يطبق دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن نظام الحكم رئاسي، ويعطي لي رئيس الجمهورية سيطرة شبه كاملة على الحكومة.

[١] محمد الحمادي "الكونغو الديمقراطية "، الموسوعة العربية .

كما ينشئ عاصمة جمهورية كونغو الديموقراطية و أكبر مدينة فيها و تكون التركيز التجاري يحتوي على كثير من الشوارع المتسعة و المباني الجديدة ويوجد على الضفة الجنوبية لنهر الكونغو (زائير) الحكومة الوطنية ويقرر رئيس الجمهورية كل القرارات السياسية المهمة و كما يقوم بتعيين العمليين الذين يديرون شؤون الحكم وينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام وبالرغم من أن القانون لا يسمح ببقاء الرئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين، إلا أن الرئيس الراحل موبوتو سيسي يكون في ظل هذا يحتل المنصب منذ عام ١٩٦٥م حتى رحيله إلى منفاه بالمغرب في يوليو ١٩٩٧م، اعتمادًا على نص خاص في الدستور يتيح له الحكم لفترة غير محدودة.

المطلب الثالث :- اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية:

اقتصادها يستمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بخيرات كثيرة ورغم ذلك تدهور بدرجة كبيرة منذ أواسط الثمانينيات، فقد وضعت الحكومة الجديدة سياسة مالية متشددة كبحت بها التضخم والانخفاض في قوة العملة الشرائية[١].

- التعدين :
- الزراعة والغابات:

المبحث الثالث :- مجالات الاستثمار في الكونغ

تمهيد

من الموكد ان معاناة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية لمعظم الوقت، فإن حسب ما ذكر موقع أفريقيا وقد عزز الانتقال السلمي للرئاسة مؤخرًا الاستقرار السياسي خلال الأربعة أو الخمسة أعوام القادمة.

المطلب الاول :-أهداف قانون الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية [٢]

[١] *https://knowledge0world.blogspot.com/2017/09/facts-about-DRC.html*

[٢] د قانون الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٣٣٥٣٢=https://e3arabi.com/?p

الكثير من الأهداف التي يسعى قانون الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحقيقها ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

- يتجه جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث القانون الاستثماري إلى جذب كافة الخبرات والمؤهلات والمعدات والآلات و كذلك الخبرات والأفكار من المستثمرين وتوطينها بداخل البلاد وتدريب العمال المحليين عليها.
- يتجه جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث القانون الاستثمار إلى تقديم كافة الحقوق للمستثمر الأجنبية ومتساوية مع المستثمر المحلي و تسعى الدولة من حيث القانون الاستثمار إلى تنمية الاقتصاد المحلي.
-

المطلب الثاني :-مزايا الاستثمار في الكونغو الديمقراطية[1] :

- القطاعات الصناعية القوية والمميزة والمتاحة أمام المستثمر والذي يمكنه من الحصول على الكثير من المكاسب والعائد المالي و كلما وتتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقطاع الصناعي الحيوي الذي يتكون من الكثير من الصناعات، ومن أهم ها المُعدّات النقل الآليات والأغذية و حيث تكون بتصدير منتجاتها إلى الكثير من الدول" كلوكسمبورغ هولندا و بلجيكا و الولايات المتحدة و فنلندا و جنوب أفريقيا و كينيا و ونيجيريا" .

الفصل الثالث: التعاون الثنائي في مجالات الموارد المائية بين مصر والكونغو

تمهيد

ان من أهمية التعاون في مجالات الموارد المائية عن طريق الأنهار والبحيرات وخزانات المياه الجوفية المشتركة بين البلدان هو مسألة هامة لأسباب كثيرة تتعلق أحدها بأهميتها المادية و إن ضمان توفير المياه والإدارة المستدامة للمياه يتطلب من البلدان النظر في كيفية إدارتها لكمية ونوعية المياه التي تنشأ من أراضي بلد آخر أو تتدفق إليها.

المبحث الأول الموارد المائية والامن القومي

المطلب الاول :-مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي:

[1] قانون الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٣٣٥٣٢=https://e3arabi.com/?p

مع ظهور توسعات لمفهوم الأمن القومي والذى لم يقتصر على الجوانب العسكرية فقط وإنما امتدت لتشميل الأمن الغذائى المائي و ظهر مفهوم الأمن المائي أو الأمن القومي المائي و باعتباره أحد أهم أبعاد الأمن القومي ولما يمثله من أهمية فى التنمية وأمن الدولة ومن ثم اتجهت الكثير من الدراسات لتعرف مفهوم الأمن المائى على أنه احتياجات الفرد المائية على مدار العام"،"، وهو ما عُرف بانه حد الأمان المائي Water stress index وهو متوسط من نصيب الفرد ٣٧ سنويًا من الموارد المائية المتجددة ،والعذبة فى الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي [١].

▪ سياسة مصر نحو قضية الأمن المائي:

واكدت قضية الأمن المائى المصرى نفسها بقوة على أجندة القضايا والتحديات التي يكون في مواجهتها و التصدي لها و باعتبارها أهم و اوضح ملفات الأمن القومي المصري على الإطلاق لأنه يتعلق ببقاء الدولة ذاتها

المطلب الثاني:-الموارد المائية في مصر. Water Resources in Egypt

وتعد المياه العنصر الرئيسي للتنمية المستدامة والمتكاملة على ارض مصر و يربطها التوسع الأفقي في الزراعة بقدرة الدولة على تدبير المياه اللازمة لهذا التوسع و كلما ان اقتصاديات استخدام المياه ومستقبلها على المدى البعيد تقتضى البحث عن بدائل وتحديد مقدار الموارد المائية المتاحة في الوقت الحالي و المزيد الذي يمكن الحصول عليه من تلك الموارد في المستقبل ومصادر المياه للاستخدام و تندرك الكميات التي يمكن الحصول عليها حاضراً ومستقبلاً.

المبحث الثاني التعاون الثنائي في مجالات الموارد المائية بين مصر والكونغو

المطلب الاول :- مجالات الاستثمار [٢]

- مرافق توليد الكهرباء

[١] حول مفهوم الأمن المائى المصرى وكيفية قياس مؤشراته - د. محمد سالمان طايع رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد (١٩١) ، يناير ٢٠١٣، ص ٥٨-٦٣

[٢] الجزء الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام ٢٠١١ الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي

لدى الكونغو وفقا لإحصائيات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAid" أدنى معدلات توافر الكهرباء في العالم بنسبة تبلغ ٩% ، وبنسبة تبلغ ١% في المناطق الريفية و ١٩% في المناطق الحضرية.

وتوجد في الكونغو إمكانية توليد ١٠٠ ألف ميجاواط من الطاقة الكهرومائية، كما أن هناك فرص لبناء مرافق لنقل والطاقة وتوزيعها و إلا أن هناك مشكلة خاصة بسرقة الكابلات النحاسية.

المطلب الثاني :- مشروعات التعاون الفني مع الكونغو الديمقراطية

وتم ذكر المتوقع من بروتوكول للتعاون الفني في مجال الموارد المائية بين مصر والكونغو و يتم تحت مظلته تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الكونغو الديمقراطية و التي يشتمل على العديد من المكونات ذات الطابع التنموي و من حيث منحة مصرية بهدف تعظيم استخدام الموارد المائية و قديمة نبذة عامة عن أهمية الموارد المائية وضرورة التعاون الثنائي في هذا المجال.

المطلب الثالث :- مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل

● لمحة موجزة عن مشروع ربط نهر الكونغو بالنيل

هي نبذة مشروع ضخم مراده التحكم بالموارد المائية في البلدان المستفيدة حسب دراسات المقيمين على المشروع وهي مصر والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتكون تسميته بمشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل وتتضمنه فكرة شق قناة تصل نهر الكونغو باحد روافد نهر النيل في السودان وتبرزت الابداع بصورة و علي لأول مرة عام ١٩٨٠م

المبحث الثالث :- فوائد ومميزات مشروع نهر الكونغو والصعوبات التي تواجه المشروع وحلولها :

المطلب الاول :- فوائد ومميزات مشروع نهر الكونغو

المشاريع توفر لدول الثلاثة وهي مصر و السودان و الكونغو الديمقراطية ٣٢٠ مليون فدان صالحة لزراعة

وتجعل مشروع الكونغو من أكبر واعظم الدول المصدرة للطاقة في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان والنقل النهري بين بلدان الحوض الجديد

موقف الكونغو من هذا المشروع

تريد من الحكومة الكونغو رية بالتعاون مع دول قوية ذات خبرات مرتفعة يكون لها مصلحة في مياه النهر دون أطماع تكلفة فيها ولكن الاستجابة كانت قليلة من الحكومة المصرية أو الوزارات المعنية بهذا الأمر.

ان الكونغو دولة مهمة بالنسبة لي مصر وتربط الدولتين علاقات تاريخية طويلة موضحة أن كل الدولتين تعملان علي تأكيد أهمية التعاون بين كل منهما .

موقف السودان من هذا المشروع

- من الموضح بأن الحكومة السودانية توافق على مثل هذا المشروع إذا أن المشروع لو كتب له النجاح ويزيد من كمية مياه النيل مما ينعكس على زيادة حصة السودان من المياه والتي ستكون دعما تنمويا حقيقيا لمشروع التنمية بالسودان إضافة للفائدة المرجوة من الطاقة الكهربائية المنتجة من المشروع

موقف إسرائيل من هذا المشروع

- و ليس هنالك موقف صريح أو معلن قامت به إسرائيل ولكن محاولاتها في زراعة أحواض الأنهار في أفريقيا ودعم الدول في بناء السدود حتى مع عدم الحاجة لها في بعض الأحيان واستغلال أكبر الكميات الممكنة من المياه فيها مع عدم الاكتراث بمصالح الدولة

المطلب الثاني :- الصعوبات والعقبات التي تواجه المشروع

➲ أولاً الصعوبات الجغرافية المحتملة للمشروع

- خط تقسيم تواجد المشروع صعوبات المحتملة المختلفة في النظر إلى جغرافية المكان وبما يسمى المياه بين أحواض هذه الأنهار فإن الطبوغرافية لحوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيدا .

➲ تأثيرات البيئة المحتملة لتحويل مجرى نهر الكونغو[1] :

- **يتطلب المشروع دراسة بيئية مستفيضة لبيان :**

- تأثير انخفاض تدفق مياه نهر الكونغو باتجاه المحيط الأطلسى على الأحياء البحرية .
- ارتفاع نسب التبخر المائى فى المنطقة نتيجة تغيير مجرى نهر الكونغو واتجاهه خاصة عند مروره فى جنوبى السودان " منطقة السدود " وتأثيره على البيئة المحلية .

المطلب الثالث :- الحلول المقترحة لعقبات تنفيذ مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل

- **أولاً** : بالنسبة للصعوبات الجغرافية يمكن دراسة هذا الأمر ما إذا توافرت صور للأقمار الصناعية مدعومة بخرائط مناسيب وخرائط جيولوجية لهذه الأماكن والتى تتعلق بفارق الارتفاعات وهو ما أكده القائمون أن قوام المشروع يقوم على فكرة التغلب عليها من خلال تحديد مسار صناعى يحاكى المسارات الصناعية بأقل مجهود

[1] صاحب الربيعى – الباحث والخبير بشئون المياه فى الشرق الأوسط ، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل " دار الحصاد ، دمشق ٢٠٠١ .

ممكن للوصول إلى نهر النيل ، وتخفيض فارق الارتفاعات بطرق فنية مدروسة واعتماداً على البيانات العلمية الدقيقة .

- **ثانياً** : بالنسبة لكمية المياه التى سيضخها نهر الكونغو بنهرالنيل فلابد أولاً من تكملة قناة كونجلى فى السودان التى تم حفرها حوالى ٢٦٠ كيلو متر لكى تستطيع السودان أن تتحمل كمية المياه المتحولة لنهر النيل .

الخاتمة

لقد ركزت هذه الدراسة على هدفين رأسيين أحدهما تأثير السياسات على العلاقات الاقتصادية الدولية والآخر الإدارة السياسية للعلاقات الاقتصادية الدولية خلال السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٢ بين مصر وجمهورية الكونغو .

في هذا الإطار و إن تفعيل فرص الاستثمارات المصرية بقوة فى الدول الأفريقية من شأنه تعزيز قدرة مصر على تذليل العقبات والتحديات الجمة التى تواجه العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية و من بينها عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين مصر ودول القارة ومحدودية مكاتب التمثيل التجارى .

النتائج

وفرة مياه نهر الكونغو وزيادته عن حاجة البلاد الغنية بالأمطار الاستوائية المتوافرة طوال العام كما يعتبر شعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنويا بالإضافة إلى ألف مليار متر مكعب سنويا تصب في المحيط.

المراجع

١- البنك الدولي ، التنمية والبيئة تقرير عنن التننمية في العالم لعام ١٩٩٢ ، البنك الدولي ، واشنطن دى سى ، ١٩٩٣ ، ص ٦.

٢- الجزء الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام ٢٠١١ الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي

٣- الجوار الصحفي مع رجل الاعمال إبراهيم الفيومي بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١١ نشرت في مجلة روز اليوسف

٤- الحوار الصحفي مع رجل الاعمال إبراهيم الفيومي بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١١ نشرت في مجلة روز اليوسف، مرجع سبق ذكره.

٥- العلاقات المصرية – الكونجولية – الهيئة العامة للإستعلامات (sis.gov.eg)

٦- العلاقات المصرية – الكونجولية الهيئة العامة للإستعلامات (sis.gov.eg)

٧- المصدر محسوب استنادًا على بيانات خريطة التجارة الدولية شكل (١) تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري لدول الكوميسا. خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٤)

٨- النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية مجلة الخليج العربي المجلد (٤١) العدد (٢١) السنة ٢٠١٣

٩- ايمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة .، مرجع سابق ،ص٣٢ .

١٠- إسلام جاد الله مساعد رئيس تحرير مجلة الديمقراطية : تحليلات مصر ، سياسات التعاون الثنائى بين مصر ودول حوض النيل: الموارد المائية ٢ نموذجا ٢٨-٩-٢٠٢١

١١- تاريخ وجيولوجيا نهر النيل نسخة محفوظة ٠٩ مايو ٢٠٠٦ على موقع واى باك مشين

١٢- جمال جوي دان الجمل ، التجارة الدولية ،ط١ ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ،الأردن ، ٢٠٠٦،ص١٤.